مقدمة

أولاً ـ موضوع الدراسة :

شهدت العلاقات المصرية ـ الأمريكية من بدأت علي المستوي الرسمي عام 1831 وحتي الآن تذبذباً واضحاً بين التعاون والصراع عبر المراحل الزمنية المتعاقبة . ورغم أنه يمكن تتبع هذه العلاقات إلي ما يزيد علي مائة وخمسين عاماً ، عندما استقدم محمد علي الخبراء الأمريكيين لإدخال زراعة الأرز والقطن في مصر ، إلا أن أهم فصول هذه العلاقات وأكثرها إثارة ، تلك التي بدأت بعد الحرب العالمية الثانية ، وبروز الولايات المتحدة علي رأس العالم الحر في مواجهة الاتحاد السوفيتي ووراثتها للنفوذ البريطاني الآفل آنذاك ، حيث أنه منذ اللحظة التي بدأت فيها الولايات المتحدة وضع استراتيجية متكاملة لها في المنطقة أدركت الأهمية الحيوية لمصر ، ومع تبلور هذه الاستراتيجية وتحديداً عام 1947 ، كانت لمصر مكانتها المحورية فيها[1] .

ولقد مرت العلاقات بين البلدين ـ خاصة في إطارها الرسمي ـ منذ ذلك الحين بمرحلتين ، كل منهما امتدت لعقدين من الزمان :

الأولى ـ من 1947 إلى 1967 (هزيمة يونيو وقيام مصر بقطع العلاقات) ، والثانية ـ منذ 1974 (استئناف العلاقات بعد حرب أكتوبر) وحتى الآن[2] .

ومع قيام ثورة يوليو وتوطد أقدامها في مصر بعد عام 1952 ، كثفت الولايات المتحدة مساعدتها بهدف تحقيق أغراض سياسية ، تمثلت في

---

(1) جورجي أفتاندليان . سعي مصر لزعامة العالم العربي : ملابساته بالنسبة للسياسة الأمريكية . عرض/ عاطف الغمري (جزآن) ، الأهرام ، 7 ، 1995/2/11 ، ص 5 .

(2) د/ اسامة الغزلي حرب ." نحو مرحلة جديدة في العلاقة المصرية الامريكية : حتى لا يكرر التاريخ نفسه " . الأهرام ، 3/28 /1995 ، ص 8 .

استمالة النظام الجديد وكسب تأييده لها في المحافل الدولية ، حول القضايا التي تهم أمن الولايات المتحدة .

وفى تلك المرحلة المبكرة من حياة النظام الجديد ، لم تحصل مصر من الولايات المتحدة سوى على حقيبة بها مليون دولار ، سلمت نقداً للسيد/ حسن التهامي عن طريق مسئول بالمخابرات الأمريكية ، واستخدم هذا المبلغ في بناء برج القاهرة ، وكان هدف الولايات المتحدة من وراء تقديم هذه المساعدة ، هو دعم العلاقات الشخصية مع أكبر عدد ممكن من أعضاء مجلس قيادة الثورة ، وفتح قنوات اتصال سرية معهم ، وربما أيضاً محاولة لشراء الضمائر[1] .

ولقد تمكن الرئيس جمال عبد الناصر من الاستفادة من الثقل الاقتصادي للولايات المتحدة ، من خلال الحصول على مساعدات لمصر في فترات مختلفة خاصة الفترة 58-1963 ، إلا أن المباركة الأمريكية والدعم للنظام الجديد كانت قصيرة العمر ، وحدثت مواجهة طويلة المدى بين القاهرة وواشنطن ، بدأت بالصدام بين الرئيس عبد الناصر ووزير الخارجية الأمريكي دالاس ، حول قضايا تتعلق بتسليح الجيش المصري ، والدور القومي الجديد لمصر ، وتمويل مشروع السد العالي . ثم كانت سنوات من العداء السافر والنفور بين البلدين ، باستثناء ومضات محدودة تمثلت في الرسائل المتبادلة بين الرئيسين ناصر وكيندي ، فضلاً عن مواصلة الولايات المتحدة إمداد مصر بالسلعة الاستراتيجية الأولى للشعب المصري ، في ظل موجات من المد والجزر تحت ما سمى مجازاً "حرب القمح" والحملات الإعلامية

---

(1) د/ حسن نافعة . " سياسة مصر الخارجية تجاه الولايات المتحدة .. معضلة البحث عن نقطة توازن ". في : د/ أحمد يوسف أحمد (تحرير) . سياسة مصر الخارجية في عالم متغير . القاهرة : مركز البحوث والدراسات السياسية ، جامعة القاهرة ، 1990 ، ص 976 .

المتبادلة في اطارها . ومن ثم ، شهدت العلاقات الثنائية تدهوراً متزايداً ، ومع حلول منتصف الستينات كان الصراع قد وصل إلى نقطة اللا عودة ، فقررت الولايات المتحدة عندئذ التخلص من نظام عبد الناصر إما بالاغتيال أو بإلحاق هزيمة كبرى به عن طريق إسرائيل ، وهو ما تم بالفعل[1] .

وفى غضون ذلك ، أوقفت الولايات المتحدة جميع أنواع المساعدات إلى مصر ، وذلك نظراً لاتخاذ نظام الحكم فيها موقفاً سياسياً يتعارض مع السياسة الأمريكية واتجاه السياسة المصرية نحو الاتحاد السوفيتي والكتلة الشرقية ، وهو ما اعتبر مؤشراً واضحاً على أن تدفق هذه المساعدات لمصر في تلك المرحلة ارتبط بانتهاج مصر لسياسات تتوافق مع السياسات الأمريكية[2] ، ولقد انتهت هذه المرحلة بقطع العلاقات الدبلوماسية بين البلدين عقب هزيمة يونيو 1967 ، وهى الخطوة التي اعتبرت بمثابة إدانة مصرية رسمية للدور الأمريكي في تلك الهزيمة .

ولقد شكل وصول الرئيس محمد انور السادات إلى الحكم 1970 ، بداية لتحول بطيء في العلاقات استمر حتى قيام حرب أكتوبر 1973 ، ثم جاءت زيارة الرئيس نيكسون ، والذى سمح لدبلوماسية هنري كيسنجر بأن تمارس دورها التاريخي في تحديد الملامح الرئيسية لمستقبل الصراع العربي الإسرائيلي .

وفى تلك المرحلة كان الرئيس السادات قد عقد العزم على تذليل كافة العقبات التي تحول دون أن تصبح مصر حليفاً للولايات المتحدة ، اعتقاداً منه أن من شأن هذا التحالف المساهمة في حل كافة مشكلات مصر السياسية والاقتصادية . وبالتالي شهد مسار العلاقات في عهده اتجاهاً واحداً لم يتذبذب

---

(1) د/ مصطفى الفقي ."العلاقات المصرية الأمريكية .. من المعونة إلى الشراكة". الأهرام ، 1995/4/22 ، ص 8 .

(2) د/ صلاح الدين المتبولي . التعليم المصري والقروض الأجنبية . كتاب الأهرام الاقتصادي ، القاهرة : مؤسسة الأهرام ، عدد 89 ، (يونيو 1990) ، ص 59،60 .

قط ومتصاعداً باستمرار نحو التعاون الوثيق ، حتى بلغت العلاقات حداً لا يقل كثيراً عن درجة الحليف[1] ، وتمتعت الولايات المتحدة بالعديد من التسهيلات على الأراضي المصرية ، بما في ذلك استخدام عدداً من المطارات والقواعد الجوية والبحرية المصرية من قبل القوات الأمريكية ، كما واصلت المساعدات الأمريكية من جديد تدفقها على مصر بعد حرب 1973 بشكل بطيء ثم بمعدلات وقفزات ضخمة بعد توقيع اتفاقية كامب ديفيد .

فدخلت مصر رسمياً ضمن برنامج المساعدات العسكرية الأمريكية ، ففي العام المالي 1979/78 وافق الكونجرس على تخصيص 1.3 مليار دولار كقروض عسكرية لمصر ، التي كانت خلال هذه الفترة في حاجة ماسة إلى مثل هذه المساعدات سواء الاقتصادية أم العسكرية ، خاصة بعد أن قطعت الدول العربية علاقاتها مع مصر وأوقفت مساعداتها المالية لها في أعقاب التوقيع على معاهدة السلام مع إسرائيل ، بالإضافة إلى توتر العلاقات مع الاتحاد السوفيتي ، فضلاً عن النقص الشديد في مواردها من النقد الأجنبي[2] .

ولقد شهدت العلاقات المصرية الأمريكية خلال تلك المرحلة قفزات نوعية سواء على الصعيد الثنائي أو بشأن تسوية القضية الفلسطينية .

وقد وضحت كثافة العلاقات بين البلدين بأكثر من مؤشر ، أبرزها كان الزيادة المطردة في كميات المعونات الاقتصادية والعسكرية ، ووجود نوع من التطابق الاستراتيجي بين سياسات البلدين تجاه العديد من القضايا الإقليمية والدولية ، وهو الأمر الذى برز بوضوح في لجوء الرئيس السادات ابتداء من نوفمبر 1977 ، إلى صياغة سياسة خاصة بالقضية الفلسطينية تقوم على

---

(1) د/ مصطفى الفقي . مرجع سابق ، ص 8 .

(2) ميرفت الحصري . " حكاية مصر مع الديون العسكرية الأمريكية[1] " . الاهرام الاقتصادي ، عدد 955 ، (4 مايو 1987) ، ص 12 .

التعاون المطلق مع الولايات المتحدة ، الأمر الذى زاد من حدة الانتقادات الداخلية والعربية التي تعرض لها النظام المصري من جراء ذلك ، إلى حد وصفه بالعمالة للولايات المتحدة [1] .

وعلى أية حال ، فإن تلك المرحلة شهدت توطيداً للعلاقات الثنائية على كافة الجوانب ، كما أصبحت مصر على رأس قائمة الدول - باستثناء إسرائيل - المتلقية للمعونة الأمريكية في العالم ، ما حدا بالبعض إلى إطلاق وصف " فترة شهر العسل" على تلك المرحلة نظراً لما شهدته من تعاون وتنسيق وتقريب لوجهات النظر على كافة المستويات[2] .

وفيما بعد ، كان رحيل الرئيس محمد أنور السادات بحادث اغتياله في 6 أكتوبر 1981 ، مناسبة استخدمتها واشنطن بذكاء ، في محاولة لتأكيد الارتباط القوى بين الدولتين ، إلا أن الرئيس محمد حسنى مبارك ورث عن الرئيس السادات مجتمعاً في حالة من الارتباك الشامل والفوضى السياسية والاقتصادية ، ولذلك فقد ركز جهده لتوفير حد أدنى من الانضباط السياسي للنظام وإصلاح قاعدته الاقتصادية وبناء المرافق المنهارة .

ومن ثم ، حكمت هذه الأولويات علاقته بالولايات المتحدة ، وفى هذا الإطار يمكن ملاحظة بعض التشابه بين نهج كل من الرئيس عبد الناصر والرئيس مبارك في التعامل مع الولايات المتحدة ، من حيث غلبة الطابع البراجماتي ، مع الاختلاف حيث كانت براجماتية الرئيس عبد الناصر من النوع السياسي ، إلا أن براجماتية مبارك كانت من النوع البيروقراطي الذى تحكمه الأحداث

---

(1) د/ على الدين هلال . "السياسة الخارجية المصرية وأولوية الاعتبارات الاقتصادية". في : د/ على الدين هلال ود/ بهجت قرني (تحرير) . السياسات الخارجية للدول العربية . القاهرة : مركز البحوث والدراسات السياسية ، جامعة القاهرة ، 1994 ، ص 281 .

(2) William Quandt . The United States And Egypt : An Essay on Policy for The 1990s . Cairo : The American University Press , 1990 , P 3 .

اليومية وضغوطها[1] .

ومن ثم ، استمرت الغلبة للطابع التعاوني على العلاقات منذ تولى الرئيس مبارك الحكم ، وتمثل ذلك في عدة صور وأشكال هامة وأساسية ، منها :

1- الشراكة في عملية التسوية السلمية لقضية الصراع العربي - الإسرائيلي .

2- استمرارية تدفق المعونات الأمريكية الاقتصادية والعسكرية لمصر، والتي تحولت منذ عام 1985 إلى منح لا ترد .

3- تنامى حركة التجارة البينية وغيرها من صور التعاون الاقتصادي وخاصة المشروعات المشتركة ، وفروع الشركات والبنوك الأمريكية في مصر والمكاتب المشتركة والوكالات التجارية ، فضلاً عن نشاط شركات البترول الأمريكية . وبفعل أموال المعونة أصبح هناك وجود أمريكي في مختلف مجالات مشروعات البنية الأساسية والمرافق والإنتاج الزراعي والصناعي ومشروعات المحليات...الخ ، وذلك في إطار عشرات بل مئات الاتفاقيات التي تنظم التعاون المشترك .

4- وإلى جانب المساعدات العسكرية الأمريكية البالغة 1.3 مليار دولار سنوياً، تبلورت العديد من صور التعاون الأخرى مثل : المناورات المشتركة وأشهرها "النجم الساطع"، والتعاون في مجال الإنتاج الحربى وتجميع بعض المعدات الأمريكية وتصنيعها في مصر ، ومشتريات مصر من الأسلحة الأمريكية ، وزيارات الأسطول الأمريكي للموانئ المصرية ، فضلاً عن وجود مكتب التعاون العسكري في القاهرة ، الذى يشرف على تنظيم العلاقات العسكرية بين البلدين .

وقد توجت هذه العلاقات عام 1988 بتوقيع مذكرة التفاهم الاستراتيجي ، والتي

---

[1] د/ حسن نافعة . مرجع سابق ، ص 970،971 .

نظمت أوجه التعاون العسكري وترتيبات نقل الأسلحة إلى مصر ، والتبادل العلمي والهندسي ومجالات الأبحاث والتنمية وتصدير المعلومات التكنولوجية أو المواد الناجمة عن التعاون المشترك[1] .

إلا أنه رغم وجود هذا التعاون الشامل لمجالات عديدة والعميق في مستواه ، فقد منيت العلاقات الثنائية بعدد من المشكلات والأزمات التي اعترضت مسار هذا التعاون وفرضت عليه حدوداً ، ومن هذه الأزمات على سبيل المثال : أزمة السفينة الإيطالية "أكيلي لورو" وما أعقبها من اختطاف المقاتلات الأمريكية للطائرة المصرية في أكتوبر 1985 ، ثم أزمة تهريب المواد العسكرية الكربونية في يونيو 1988 ، ومشكلة حساسية التسهيلات العسكرية التي يرغب الأمريكيون في الحصول عليها بمصر ، ومشكلة الديون العسكرية ، ومشكلة عدم استيعاب أموال المعونة وبطء التنفيذ فيها وعدم المرونة في تخصيص الأموال ، ومشكلة أسعار المعدات العسكرية الأمريكية التي تشتريها مصر وبطء تسليمها ، ومشكلة القيود المفروضة على تصدير مصر للسلاح الأمريكي الذى تقوم بصناعته لأطراف أخرى[2] .

ولا جدال ، في أن تلك المشكلات والأزمات وغيرها قد شكلت عائقاً أمام نمو التعاون بين البلدين ، وهو ما سنعرض له تفصيلاً في سياق الدراسة .

وعلى صعيد آخر ، تأثرت العلاقات الثنائية خلال العقدين الأخيرين بتطور مسيرة السلام في الشرق الأوسط ، إذ أصبحت الولايات المتحدة شريكاً ثم راعياً للتسوية السلمية للصراع العربي ـ الإسرائيلي بكل عناصره وتداعياته

---

(1) التقرير الاستراتيجي العربي ، 1988 ، ص 649،650 .

(2) د/ مصطفى علوى . "مصر والقوتان العظميان في التسعينات". السياسة الدولية ، عدد 100 ، (أبريل 1990) ، ص 77 .

، بحيث أصبحت إسرائيل طرفاً ثالثاً في كثير من المناسبات التي شهدتها علاقات القاهرة بواشنطن ، بل وتجاوزت ذلك لتصبح العلاقات المصرية الإسرائيلية ذات تأثير على خطوط الاتصال بين القاهرة وواشنطن[1] .

وخلال أزمة وحرب الخليج الثانية 90-1991 ، يلاحظ أن العلاقات الثنائية قد شهدت أعلى درجات التنسيق والتعاون سياسياً وعسكرياً ، حيث قامت مصر بدور كبير لحشد التأييد والدعم العربي لقوات التحالف الدولي بقيادة الولايات المتحدة في مواجهة العراق ، وأرسلت قوات عسكرية تجاوزت 35 ألف مقاتل للمشاركة في التحالف ، كما شاركت بالفعل في الحرب البرية لتحرير الكويت توافقاً مع السياسة الأمريكية والأهداف الأمريكية في المنطقة ، وهو الأمر الذى جعل العديد من المحللين يصفون العلاقات خلال تلك المرحلة بكونها شبه تحالف[2] ، وهو ما انعكس اقتصادياً في زيادة حجم المعونات الأمريكية لمصر ، وإعفائها من كافة ديونها العسكرية ، ومساعدتها في إنجاز الاتفاق مع دول أعضاء نادى باريس ، الذى بموجبه تم إعفاء مصر من نصف ديونها وجدولة الباقي ، وغيرها من المكاسب الاقتصادية .

إلا أنه من القواعد المتعارف عليها والتي لا خلاف حولها بين دارسي العلاقات الدولية ، أن الدول المانحة لا تقدم المعونة لأسباب إنسانية ، وإنما لخدمة أهدافها ومصالحها الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية في المقام الأول ، دون أن يكون ذلك مرتبطاً بالضرورة بالاحتياجات الحقيقية للدول المستقبلة للمعونة ، فكل مساعدة ثنائية هي بالضرورة مشروطة ، وذلك لأن تلك المعونات سواء اقتصادية أم عسكرية تعتبر أحد أدوات السياسة الخارجية

---

(1) د/ مصطفى الفقي . مرجع سابق ، ص 8 .

(2) د/ حسن بكر . "الإمكانات المصرية في التأثير على عملية صنع القرار الأمريكي" . السياسة الدولية ، عدد 134 ، (أكتوبر 1998) ، ص 117 .

للدول المانحة لتحقيق أهدافها ومصالحها .

ويشير الفحص المدقق للعلاقات المصرية ـ الأمريكية ، إلى أن السياق الذى عرضت فيه الولايات المتحدة تقديم المساعدة لمصر أو قدمتها بالفعل ، اختلف من مرحلة لأخرى وفقاً لتطور الأوضاع الداخلية في مصر وتطور دورها في المنطقة ، ففي كل مرحلة كان للولايات المتحدة أهدافاً تكتيكية وأخرى استراتيجية ، تم تصميم برنامج المساعدات كماً ونوعاً لخدمتها[1] .

ولقد سجلت العديد من الوثائق ، فضلاً عن تصريحات المسئولين الأمريكيين أهمية المعيار السياسي ، الذى احتل مكان الصدارة بين كافة المعايير الأخرى التي حكمت برنامج المعونة الأمريكية لمصر ، ويظهر ذلك جلياً من خلال وثائق لجنة العلاقات الخارجية بالكونجرس ، والتي تشير إلى أن استراتيجية المعونة لمصر تفترض أن تحقيق مستويات المعيشة الملائمة للشعب المصري وتحقيق التقدم الاقتصادي الملموس تعتبر ضرورية ولازمة لتأكيد أهداف السلام الدائم بين مصر وإسرائيل ، من أجل أمن الدولة العبرية .

كما أن أهداف الولايات المتحدة السياسية والاستراتيجية في مصر تتطلب استمرار تدفق تلك المعونة[2] . إلى جانب أن الكثير من الأدبيات السياسية قد أكدت على أن منشأ وهدف المعونة الأمريكية لمصر كان سياسياً بشكل صريح ، لمكافأة مصر على سيرها في عملية السلام ولمساندة حكامها في الحفاظ على التأييد الشعبي نحو التوجه إلى الغرب ، ولعل أبرز مؤشر على الأهداف السياسية الواضحة للمعونة ، يتمثل في أن قيمة المعونة يزداد و ينقص بقدر

---

(1) د/ حسن نافعة . مرجع سابق ، ص 977 ، 981 .

(2) د/ صلاح سالم زرنوقة . "مصر بدون معونات لن تضار .. والعكس صحيح". في : د/ مصطفى كامل السيد ود/ صلاح سالم (تحرير) . مصر ما بعد المعونات .. نحو مزيد من الاعتماد على الذات . القاهرة : مركز دراسات الدول النامية ، جامعة القاهرة ، 1998 ، ص 284،285 .

النهج السياسي الذى تسلكه مصر ومدى توافقه مع السياسة الأمريكية[1] .

ففي الوقت الذى تتمتع فيه إسرائيل بحرية كاملة في التصرف في أموال المعونة الأمريكية المقدمة لها ، فإن هيئة المعونة الأمريكية تقوم بتحديد المعونة الاقتصادية لمصر ، ولا تبت فيها إلا بعد دراسات دقيقة مسبقة تحدد صرف الأموال على مشروعات محددة مقبولة لديها ، وبذلك يصبح لها سيطرة مستمرة وواسعة على قرارات الحكومة المصرية السياسية والاقتصادية والاجتماعية[2] ، كما تحدد الإدارة الأمريكية كميات ونوعيات الأسلحة والمعدات في إطار المعونة العسكرية ، وذلك حفاظاً على أن يظل التوازن والتفوق النوعي العسكري لصالح إسرائيل ، هذا فضلاً عن أنه تجرى لبرنامج المعونة لمصر مناقشات مستفيضة داخل الكونجرس الأمريكي سنوياً ، من أجل الموافقة على حجم المعونة وشروطها ، كما أن قيمة المعونة السنوية غير ثابت ـ ارتفاعاً وانخفاضاً ـ مما يعرض خطط التنمية في مصر لمخاطر غير متوقعة[3] .

وبنظرة إجمالية وشاملة ، يلاحظ أن الولايات المتحدة على امتداد علاقاتها مع مصر ، كانت حريصة بدرجة كبيرة على الاحتفاظ بعلاقات استراتيجية جيدة

---

(1) دينا جلال إبراهيم . دور وآثار المعونة الاقتصادية الأمريكية على الاقتصاد المصري خلال الفترة (1975-1983) .. نظرة تحليلية وتقويمية . رسالة ماجستير (غير منشورة) ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، 1987 ، ص 360 .

Also - Duncan Clarke. "U.S. Security Assistance To Egypt And Israel : Politically Untouchable?" . Middle East Journal , Vol. 51 , No. 2 , (Spring 1997) , P 202 .

(2) Robert Springborg. "Egypt: Successes And Uncertainties". American Arab Affairs , No. 33 , (Summer 1990) , P 79 .

أيضاً : عبلة محمد الخواجة . العلاقات الاقتصادية بين مصر والولايات المتحدة الأمريكية مع التركيز على جانب المساعدات في الفترة من 1974-1985 . رسالة ماجستير (غير منشورة) ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، 1988 ، ص 110،111 .

(3) صلاح الدين المتبولي . مرجع سابق ، ص 60 .

مع مصر ، وذلك إدراكاً منها للأهمية التي تمثلها بالنسبة للمصالح الأمريكية في المنطقة ، وذلك انطلاقاً من اعتبارات كثيرة منها الموقع الجغرافي وتحكمها في قناة السويس وفى عدد من المداخل للمنطقة ، ثقلها وريادتها في العالم العربي ، وتحقيقاً لعدد من الأهداف الأمريكية منها : الحفاظ على نهج السلام بين مصر وإسرائيل وتوسيعه ليشمل الدول العربية الأخرى ، واستمرارية بقاء مصر قوة الاعتدال في المنطقة في مواجهة القوى الراديكالية البازغة ، وما إلى ذلك من الأهداف الأمريكية .

ومن هنا ، عملت الولايات المتحدة على استخدام العديد من أدوات السياسة الخارجية ، في محاولة منها للتأثير على السياسة المصرية كي تجعلها دائماً متوافقة في حدها الأقصى مع السياسات والأهداف الأمريكية في المنطقة . ولعل أهم هذه الأدوات : المعونات الاقتصادية ، والمعونات العسكرية وتسليح الجيش المصري ، الديون الخارجية ، والدعم السياسي...الخ .

وانطلاقاً من إدراك القيادة المصرية لخطورة الخضوع للضغوط والتأثير الأمريكي ، سعت القيادة المصرية قدر الإمكان للاستغناء (وبصورة تدريجية) عن المعونة الأمريكية ، وحاولت في نفس الوقت استغلال الاستثمارات الغربية ونقل التكنولوجيا المتقدمة ، وذلك من أجل تأمين البلاد داخلياً وخارجياً ، مع عدم الخضوع للولايات المتحدة والوقوع في حبائلها ، إدراكاً منها أن مثل هذا الخضوع يعرض الاستقرار السياسي وشرعية النظام للخطر[1] ، فضلاً عن أنه يؤثر بالسلب على مكانة ودور مصر إقليمياً وعربياً .

---

[1] جودران كرامر . مصر في عهد مبارك: هوية ومصلحة قومية . القاهرة : الهيئة العامة للاستعلامات ، كتب مترجمة ، رقم 776 ، (ب- ت) ، ص 134 .

ومن ثم ، كانت هناك العديد من المحاولات لدعم استقلالية القرار السياسي المصري في مواجهة الضغوط الأمريكية ، فإلى أي مدى نجح النظام السياسي المصري في ذلك على مدار فترة الدراسة 81-1993 .

وإلى أي مدى كانت الضغوط الأمريكية ذات تأثير على القرار السياسي المصري خلال ذات الفترة ، لاسيماً أثناء أزمة وحرب الخليج الثانية 90-1991 ، وهذا هو موضوع الدراسة وما ستتناوله بالتحليل .

ثانياً ـ هدف الدراسة :

تهدف هذه الدراسة إلى البحث في أثر العلاقات السياسية والاقتصادية غير المتكافئة بين مصر والولايات المتحدة الأمريكية ، على عملية صنع القرار السياسي في مصر على مدار الفترة الممتدة من 1981 حتى 1993 ، خاصة أثناء أزمة وحرب الخليج الثانية 90-1991 ، وذلك من خلال الوقوف على طبيعة المتغيرات والمحددات السياسية والاقتصادية التي تحكم تلك العلاقات ، في سياق تحليل شامل لهذه العلاقات على مدار الفترة .

ثالثاً ـ أهمية الدراسة :

وتستقى الدراسة أهميتها من جانبين أساسيين ، وهما :

أ ـ الأهمية الأكاديمية :

1- بالنظر إلى قلة الدراسات الخاصة بصنع القرار السياسي في دول العالم الثالث ـ ومصر إحداها ـ يمكن أن تقدم هذه الدراسة إسهاماً علمياً متواضعاً في العملية الهادفة إلى تكوين تراكم معرفي لمدرسة صنع القرار العربي ، وهو أمر مطلوب وعلى درجة من الأهمية .

2- تبدو أهمية الدراسة أيضاً ، بالنظر إلى ندرة الدراسات العلمية المتعمقة

التـي تنـاولـت السيـاسـة الخـارجـيـة المصـريـة عامـة ، وعمليـة صـنـع القـرار السـياسي المصـري خلال فـترة الدراسـة على وجه الخصوص .

ب ـ الأهمية العملية :

إن موضـوع العلاقـات المصـريـة الأمريكيـة وتأثيرهـا علـى حـريـة حركـة واستقلالية النظام السياسي المصري في مجال صنع القرار ، قد استحوذ على اهتمام كبير من كافة طبقات المجتمع المصري ـ حكاماً ومحكومين ـ وأثار من الجـدل والنقـاش الكـثير والكـثير عـبر سنوات عـديدة ، لاسيما فـي ضـوء اعتمـاد مصـر اقتصـادياً وبدرجـة كـبيرة علـى الولايـات المتحـدة مـن خـلال القـروض والمعـونات ، وعـسكرياً مـن خـلال المعـونة العـسكرية وتسـليح الجيش المصـري .

ولقد انقسمت الآراء انقساماً متبايناً حول سؤال رئيس وهـو : هل أثرت طبيعة العلاقات المصرية الأمريكـية غير المتكافئة بالسلب على استقلالـية السياسة الخارجـية المصرية عامـة ، وعلى صنع القـرار السـياسي المصـري بصفة خاصـة ؟

ومن ثم ، فإنه من المتصور أن هذه الدراسـة من خلال محاولتها الوصـول إلى أقصى قـدر ممكن من الدقـة والموضوعـية ، يمكن أن تكون إسهاماً جـاداً في هـذا النقاش العلمي الدائر حـول هـذه القضية الهـامة التي تشغل فكـر الكـثيرين ، ولـهـا انعكاساتها الواضحة على المجتمع المصـري ككل .

رابعاً ـ الفروض والتساؤلات :

تنطلق هـذه الدراسـة مـن فـرض أساسـي مفـاده ، أنـه كلمـا زاد اعتمـاد دولـة مـا علـى دولـة أخـرى ، لاسـيما اقتصـادياً ، زادت درجـة خضـوع وإذعـان الـدولة الأولى في سـلوكها السـياسي تجـاه الـدولة الثانيـة ، فـإلى أي مـدى تنطبـق هـذه

الفرضية على مصر في علاقتها مع الولايات المتحدة الأمريكية خلال الفترة 81-1993 ؟

ـ بالإضافة إلى عدة تساؤلات فرعية تدور في ذات الإطار، وهى :

1- ما مدى ودرجة الاعتماد المصري على الولايات المتحدة اقتصادياً وعسكرياً خلال فترة الدراسة ؟

2- ما هي طبيعة وحجم الضغوط التي تمارسها الولايات المتحدة على مصر، بهدف تنفيذ خططها وأهدافها في المنطقة ؟

3- هل الاعتماد المصري على المساعدات الاقتصادية والعسكرية الأمريكية ، من شأنه أن يؤدى إلى اتخاذ مصر لنفس المواقف الأمريكية فيما يتعلق بالقضايا المختلفة ؟

4- ما مدى التأثير الذى تمارسه الولايات المتحدة على السياسة الخارجية المصرية ، ودرجة الاذعان الذى تبديه مصر استجابة لهذا التأثير ؟

5- هل ساهم هذا التأثير ـ حال وجوده ـ في الحد من قدرة مصر على الاضطلاع بدور إقليمي وعربي قيادي خلال فترة الدراسة ، ولاسيما أثناء أزمة وحرب الخليج الثانية ؟ .

خامساً ـ حدود الدراسة ومداها الزمنى :

أ ـ المجال الزمنى :

ـ تحددت فترة الدراسة بأنها الفترة التي تبدأ بتولي الرئيس محمد حسنى مبارك مقاليد الحكم ، في 14 أكتوبر 1981 ـ عقب اغتيال الرئيس السادات في 6 أكتوبر 1981 ـ وتنتهى في 14 أكتوبر 1993 ، مع نهاية فترة حكم الرئيس حسنى مبارك الثانية .

ب ـ المجال الموضوعي :

التطبيق على العلاقات المصرية ـ الأمريكية خلال الفترة ، من زاوية تأثيرها على صنع واستقلالية القرار السياسي ، مع التركيز على الفترة من 2 أغسطس 1990 حتى 28 فبراير 1991 ، التي تمثل الفترة التطبيقية للدراسة . ويمكن إرجاع هذا الاختيار زمنياً وموضوعياً إلى ثلاثة أمور أساسية ، وهى :

1- تمثل فترة الدراسة حقبة متكاملة ـ فترتين رئاسيتين لمبارك ـ يمكن الحكم عليها وتقويمها فيما يتعلق بموضوع الدراسة بصورة متكاملة .

2- إن الولايات المتحدة ـ خاصة خلال هذه الفترة ـ تعد من أكثر الدول التي تمتلك قدرات للتأثير تفوق أي دولة أخرى ، خاصة بعد تفكك الاتحاد السوفيتي وسيادتها المرحلية على النظام الدولي ، ومن ثم فهي تمثل نموذجاً توضيحياً لتجسيد القدرة على ممارسة السيطرة والتأثير .

وعلى الجانب الآخر ، فإن مصر بحكم الظروف التي مرت بها خلال نفس الفترة ، وعلاقتها الخاصة والمتشابكة ، واعتمادها الاقتصادي وإلى حد ما السياسي على الولايات المتحدة ، قد عانت من نوع من الأزمة أو المعضلة ، في إمكانية أو القدرة على التوفيق بين قيامها بدور استقلالي نشيط خاصة في إطارها الإقليمي ، وبين تقدمها لإحراز التنمية الشاملة المنشودة ، والتي تعتمد بدرجة ليست بقليلة على التعاون مع الولايات المتحدة .

3- إن اختيار دراسة العلاقات المصرية الأمريكية من زاوية تأثيرها على صنع القرار السياسي المصري خلال فترتى حكم الرئيس مبارك 81-1993 ، بما شملته من تحولات وتغييرات في نمط العلاقة ومحدداتها ، تمثل وقوفاً على درجة ومدى التأثير المتبادل ، الذى أثر بدوره على العديد من القضايا

الأساسية والجوهرية بالنسبة لمصر ، مثل : إدارة الصراع العربي - الإسرائيلي ، ودور مصر الإقليمي والعربي ، وقدرة مصر على إحداث النمو الاقتصادي والتنمية الشاملة للمجتمع المصري .

سادساً ـ الإطار النظري (المنهج والأدوات) :

أ ـ المنهج :

ويعتمد الباحث في الدراسة على منهجين أساسيين ، وهما :

1 ـ منهج صنع القرار :

ويسلم منظرو هذا المنهج بأن الدولة هي الوحدة الأساسية في العلاقات الدولية ، ويؤكدون على أن أفعال الدولة إنما يقوم بها أولئك الذين يعملون باسمها ، ومن هنا فإن الدولة هي صانعوا قرارها ، فعندما نتحدث عن أن دولة ما قد دخلت الحرب ، فإن ذلك يعنى أن صانعي القرار في هذه الدولة قد اتخذوا القرارات التي أفضت إلى ذلك .

وصانع القرار هو مركز هذه العملية ، ولذلك يهتم منهج صنع القرار بتحديد دوافعه وأهدافه ، بل واستعداداته التي يتأثر بها ، فضلاً عن أن صانع القرار لا يتحرك في فراغ ، حيث تسهم البيئة التي يتحرك في إطارها ، في تحديد الأهداف التي يحاول تحقيقها ، كذلك في تحديد ما يستطيعه وما لا يستطيعه في سعيه لتحقيق هذه الأهداف . وتتكون البيئة التي يتأثر بها صانع القرار من ثلاث دوائر : الأولى ـ بيروقراطية ، وهى الخاصة بجهاز أو أجهزة صنع القرار ، والثانية ـ داخلية ، والثالثة ـ دولية ، وإلى جانب تأثر صانع القرار بهذه البيئة بمستوياتها المختلفة ، فهو يؤثر فيها أيضاً ، كذلك فإن كلا من هذه الدوائر الثلاث للبيئة المحيطة بصانع القرار تتفاعل مع بعضها

البعض[1] . ويعد هذا المنهج هام بدرجة كبيرة في مجال تحليل عملية صنع القرار السياسي ، من خلال تحليل الأهداف والمواقف ، والأجهزة البيروقراطية لصنع القرار ، وكذلك الفاعلين السياسيين ، ومن رواد هذا المنهج : سنايدر وبريتشر وروبنسون وأليسون وغيرهم .

2 . منهج المصلحة القومية :

ويرى أنصار هذا المنهج ، أن السعي إلى تحقيق المصلحة القومية لدولة ما ، هو الهدف النهائي لسياستها الخارجية ، أي أن المصلحة القومية هي محور الارتكاز أو القوة الرئيسية المحركة لسياسة أي دولة من الدول ، فالسياسة الخارجية تعبر عن الاستخدام العقلاني للوسائل المتاحة (الموارد) للوصول إلى أهداف معينة (المصالح القومية) ، ويرتبط هذا المنهج بمنهج القوة ، إلى حد اعتباره حالة خاصة لمنهج المصلحة القومية ، تحدد فيها هذه المصلحة وفقاً له في صور السعي إلى القوة والسيطرة والنفوذ[2] .

وبالاستعانة بهذا المنهج يمكن تقديم فهم واقعى لسياسات الدول ، مما يعين على فهم أعمق وأفضل للتفاعلات السياسية الدولية ، كما يتميز هذا المنهج بأنه يوضح جانب الاستمرارية في سياسات الدول رغم التغيير الذى قد يصيب القيادة السياسية أو العوامل السياسية والاستراتيجية والأيديولوجية .

---

(1) Richard Snyder et al . (eds.) . Foreign Policy Decision- Making : An Approach To The Study of International Politics . New York : The Free Press , 1962 , PP 61-62 .
أيضاً أنظر : د/ أحمد يوسف أحمد ود/ محمد زبارة . مقدمة في العلاقات الدولية . القاهرة : مكتبة الأنجلو المصرية ، 1985 ، ص ص 57- 60 .

(2) د/ إسماعيل صبري مقلد . العلاقات السياسية الدولية - دراسة في الأصول والنظريات. القاهرة : مكتبة الأكاديمية ، 1991 ، ص ص 22- 24 .
أيضاً : د/ أحمد يوسف أحمد ود/ محمد زبارة . مرجع سابق ، ص ص 42- 44 .

ب ـ الأدوات :

كما تعتمد الدراسة في مجال التحليل على الطرق الكمية والطرق الكيفية ، حيث أن كلا من التحليل الكمي والكيفي ضروريان لفهم أي ظاهرة ، وأن استخدامهما معاً يساعد على فهم أكمل للمشكلة البحثية .

وفى هذا الصدد ، قام الباحث بعمل استبيان حول العلاقات المصرية ـ الأمريكية 81-1993(*) ، تم توجيهه بطريقة عمدية إلى عدد من الأساتذة والخبراء ، الذين كان لهم إسهاماً علمياً في مجال العلاقات المصرية الأمريكية ، أو في أحد جوانبها السياسية أو الاقتصادية أو العسكرية ، أو ممن لديهم إلمام شامل واهتمام بجوانب الموضوع محل البحث(**) .

كذلك طرح الاستبيان على عدد من أعضاء مجلس الشعب المصري ، نظراً لقناعة الباحث بأن هناك أموراً وجوانب كثيرة في تلك العلاقات ـ لا سيما الجوانب الاقتصادية ـ تتكشف بصورة أوضح لهؤلاء الأعضاء دون غيرهم ممن هم خارج البرلمان ، مما يجعلهم أكثر إلماماً بالموضوع محل الدراسة ، ورغم أن الاستجابة لهذا الاستبيان كانت نسبياً محدودة ، فإن الباحث يرى أن نتائج هذا الاستبيان(***) ، قد تساهم بصورة إيجابية في تكامل التحليل وصولاً إلى الهدف من الدراسة .

(*) الملحق رقم (1) يتضمن نص هذا الاستبيان كاملاً .

(**) الملحق رقم (2) يتضمن قائمة بأسماء السادة الأساتذة والخبراء الذين شاركوا في هذا الاستبيان .

(***) استعان الباحث في ضبط وتصنيف وجدولة النتائج ارتباطياً ببرنامج SPSS على الحاسب الآلي .

obeikandi.com